

وزير التجارة والصناعة يطلق البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي

م . عمرو نصار : البرنامج يستهدف الارتقاء بتنافسية الصناعة المصرية وإحلال المنتجات المحلية محل المستوردة لخفض عجز الميزان التجاري

مركز تحديث الصناعة يتولى تنفيذ البرنامج بالمشاركة مع اتحاد الصناعات المصرية

م . محمد السويدي : البرنامج يمثل خطوة هامة نحو تنمية وتطوير الصناعة المصرية وإيجاد قاعدة صناعية من الموردين المحليين

م . حسام فريد : الهندسية والكيمائية ومواد البناء أبرز القطاعات التي سيشملها البرنامج

م . أحمد طه : المركز سيتولى تقديم خدمات الدعم الفني وإجراء عملية التشبيك بين المنشآت الصناعية والموردين المحليين

أ. نيفين جامع : الجهاز سيقدم كل الدعم والتسهيلات للمنشآت الصناعية المشاركة ببرنامج التصنيع المحلي

أكد المهندس/عمرو نصار وزير التجارة والصناعة ان إطلاق "البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي" يأتي في إطار توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي لتعزيز تنافسية الصناعة الوطنية ودعم الأنشطة الإنتاجية في القطاعات الصناعية الواعدة كما يتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة للوصول الى معدلات نمو صناعي تبلغ 10% سنويا بحلول عام 2030، مشيراً الى ان البرنامج يستهدف تقديم كافة اوجه الدعم والمساندة للصناعات المحلية لتمكين من منافسة مثيلاتها المستوردة.

وقال ان مصر تمتلك قاعدة صناعية كبيرة ومتنوعة قادرة على احلال الكثير من الواردات وهو ما يسهم وبشكل مباشر في خفض عجز الميزان التجاري وتوفير العملات الأجنبية، لافتنا الى ان الوزارة بصدد تنظيم مؤتمر ومعرض "تعميق التصنيع المحلي"، قبل نهاية العام الجاري.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزير التي ألقاها خلال افتتاحه لمؤتمر إطلاق "البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي" والذي نظمه مركز تحديث الصناعة تحت رعاية وزارة التجارة والصناعة وبشراكة مع اتحاد الصناعات المصرية، وقد شارك في فعاليات المؤتمر المهندس/ محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات المصرية والمهندس/ حسام فريد مستشار وزير التجارة والصناعة لشئون الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والمهندس احمد طه المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة والمهندس/ ممدوح عافية رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي المصري والسيدة / نيفين جامع الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الى جانب لفيف من رجال الصناعة وقيادات وزارة التجارة والصناعة.

وأضاف ان إطلاق البرنامج يمثل خطوة هامة في مسيرة استكمال لبرنامج الاصلاحى الذى تنفذه الحكومة المصرية لتوفير مناخ ملائم وجاذب للاستثمار، لافتنا الى ان القطاع الخاص المصري يعد المحرك الرئيسي للتنمية والقوة الداعمة للنمو الاقتصادى.

وأوضح نصار ان البرنامج يعد مبادرة حقيقية لوزارة التجارة والصناعة لتطوير الصناعة المحلية مشيراً الى أهمية قيام المجتمع الصناعى بأكمله بدعم هذا البرنامج لتحقيق أهدافه حيث أن اثاره الايجابية ستمتد الي كافة المنشآت الصناعية بمختلف احجامها وقطاعاتها، مؤكداً على الدور الرئيسى والبارز لاتحاد الصناعات المصرية في دعم هذا البرنامج القومى وتوفير كافة المقومات لإنجاحه.

وقال الوزير إن خطة الإصلاح الاقتصادى التى تبنتها الحكومة المصرية قد أثمرت عن وضع إستراتيجية طموحة للتنمية المستدامة تستهدف خلق اقتصاد تنافسى متنوع يقوده القطاع الخاص ويحقق نمواً شاملاً ومستداماً ويعظم القيمة المضافة ويوفر المزيد من فرص العمل اللائقة والمنتجة، لافتنا الى انه بحلول عام 2030 سيصبح الاقتصاد المصرى لاعباً أساسياً فى منظومة الاقتصاد العالمى يمتلك القدرة على مواكبة كافة التطورات العالمية.

وأشار نصار الى أهمية تدشين منظومة عمل متكاملة في اطار البرنامج تسهم في تعميق الصناعة وزيادة نسبة المكون المحلي، لافتا الى ان مستهدفات الدولة التنموية لا يمكن تحقيقها دون وجود صناعة قوية قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي والمنافسة في الأسواق العالمية.

ومن جانبه قال المهندس محمد السويدى رئيس إتحاد الصناعات المصرية ان " البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي" يمثل خطوة هامة نحو زيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية وتعميق التصنيع المحلى من خلال تطوير قاعدة صناعية متنوعة من الموردين المحليين، لافتاً إلى ان البرنامج يستهدف تطوير نظام متكامل لتقييم الموردين وزيادة قاعدة الموردين المحليين وتعظيم الإستفادة من الطاقات الإنتاجية المتاحة ورفع معدلات الإستفادة من الإستثمارات الصناعية بالإضافة إلى الإرتقاء بالمعرفة الصناعية وإحلال مدخلات الإنتاج المستوردة بأخرى محلية .

وأشار الى اهمية التزام كافة الجهات الحكومية بتطبيق قانون تفضيل المنتج المحلى فى المشتريات الحكومية حيث يسهم هذا الامر فى زيادة الاعتماد على المنتجات الوطنية ومنحها ميزات تفضيلية امام المنتجات المثيلة المستوردة ، فضلا عن اهمية تحقيق التوافق بين المواصفات المصرية مع مثيلتها الدولية لزيادة تنافسية المنتج المصرى فى السوقين الداخلى والخارجى .

وأشار المهندس حسام فريد مستشار وزير التجارة والصناعة لشئون الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى أن البرنامج يعتمد فى المقام الأول على تنمية سلاسل الموردين من الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والتي تمثل الشريحة الأكبر فى هيكل الصناعة المصرية ، حيث نستهدف تنمية هذه النوعية من الصناعات وتمكينها من الحصول على التمويل والعمالة الفنية المدربة والنفاد إلى الأسواق الخارجية فضلاً عن التكنولوجيا المتقدمة لتطوير وتحديث منتجاتها ، مشيراً فى هذا الإطار إلى أنه بمراجعة هيكل الواردات المصرية خلال النصف الأول من العام الجارى تبين أن 55% من هذه الواردات تتركز فى 3 قطاعات رئيسية وهى الهندسية والكيمياوية ومواد البناء وجميعها صناعات قابلة للتوطين والتعميق حيث سيتم التركيز على هذه القطاعات بهدف إيجاد منتجات محلية الصنع كبديل منافس وقوى للمنتجات المستوردة .

كما أوضح المهندس أحمد طه المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة ان البرنامج يعمل على محورين أساسيين هما تكوين شراكات مستدامة بين المنشآت الصناعية المحلية والدولية والموردين المحليين ودعم العمل الجماعي بين الموردين المحليين لتلبية إحتياجات المنشآت الصناعية المحلية والدولية ، مشيراً إلى أن أنشطة البرنامج تتضمن أيضاً توفير خدمات الدعم الفني لزيادة تنافسية الصناعة المحلية وإعداد قاعدة بيانات عن فرص تعميق التصنيع المحلى المتاحة وتنفيذ أنشطة تشبيك بين المنشآت الصناعية والموردين المحليين بالإضافة إلى إتاحة التمويل.

ومن جانبها قالت السيدة/ نيفين جامع، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أن تشجيع المكون المحلي ودعم الصناعات المصرية وإحلال المنتجات المصرية بديلاً عن الواردات الأجنبية يعد هدفاً قومياً وتوجهاً أساسياً للدولة، مشيرةً إلى استعداد الجهاز لتقديم الدعم اللازم في إطار برنامج تعميق التصنيع المحلي للمنتجات النهائية والوسيطة التي يمكن تصنيعها بأيدي وخامات مصرية.

وأضافت جامع أن الجهاز لا يألو جهداً في تقديم الدعم بمختلف أشكاله لكافة المشروعات حيث يقدم الجهاز الدعم بشكل قطاعي من خلال الاهتمام بالمجمعات الصناعية المتخصصة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة أو من خلال التجمعات الإنتاجية مثل تجمع الأثاث بدمياط وتجمع السجاد الحرير بساقية أبو شعرة وتجمع الكليم بقوة وغيرهم من التجمعات، مشيرةً إلى أن الجهاز يدعم المشروعات أيضاً بشكل فردي وكذا تقديم الخدمات التمويلية بما في ذلك الإقراض المباشر وإقراض من خلال الجهات الوسيطة ممثلة في البنوك والجمعيات والمؤسسات المالية غير المصرفية، فضلاً عن تقديم الدعم الفني للمشروعات بالتعاون مع الجهات الفنية المتخصصة.

وأشار المهندس احمد عبد الرازق رئيس هيئة التنمية الصناعية الى حرص الهيئة على تقديم كافة امكاناتها امام الصناع لتنمية وتطوير صناعاتهم ، مؤكدا سعى الهيئة لتوفير الدعم الفني لسلاسل القيمة المضافة بما ينعكس ايجابا على الارتقاء بتنافسية كافة القطاعات الصناعية .

